التقرير السنوي

لنشاط البنك، 2018

المحتويات

المناخ الإقتصادي و المالي .....
نشاط بنك قطر الوطني .....
التعهدات .....
الودائع .....
نشاط الخز ينة .....
اهم مؤشرات البنك .....
المناخ الإجتماعي.....

مقدمة

عمليات السياسة النقدية

- أقفلت نسبة الفائدة الوسطية للسوق النقدية سنة 2018 في حدود 7.24 % مقابل 5.23% سنة 2017.
- تطور سعر الفائدة المديري سنة 2018 ليبلغ نسبة 6.75 % مقابل 5.00 %سنة 2017.

سوق الصرف المحلية

عرف سعر الصرف، خلال كامل سنة 2018، تراجع الدينار ب20٪ مقابل الدولار و 16٪ مقابل الأورو .

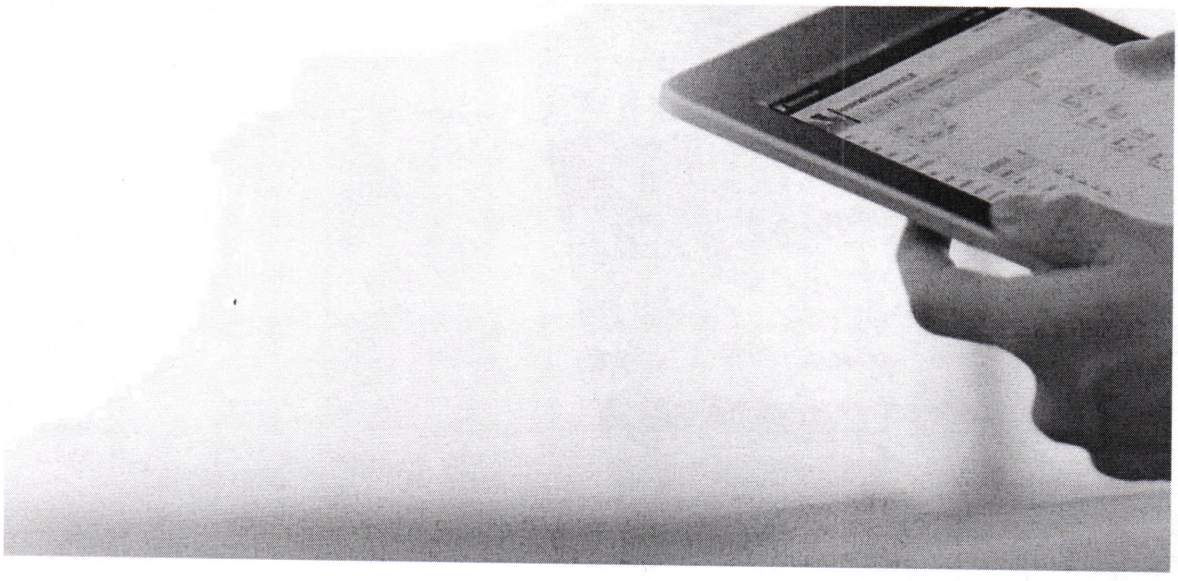

أهم المؤشرات المالية

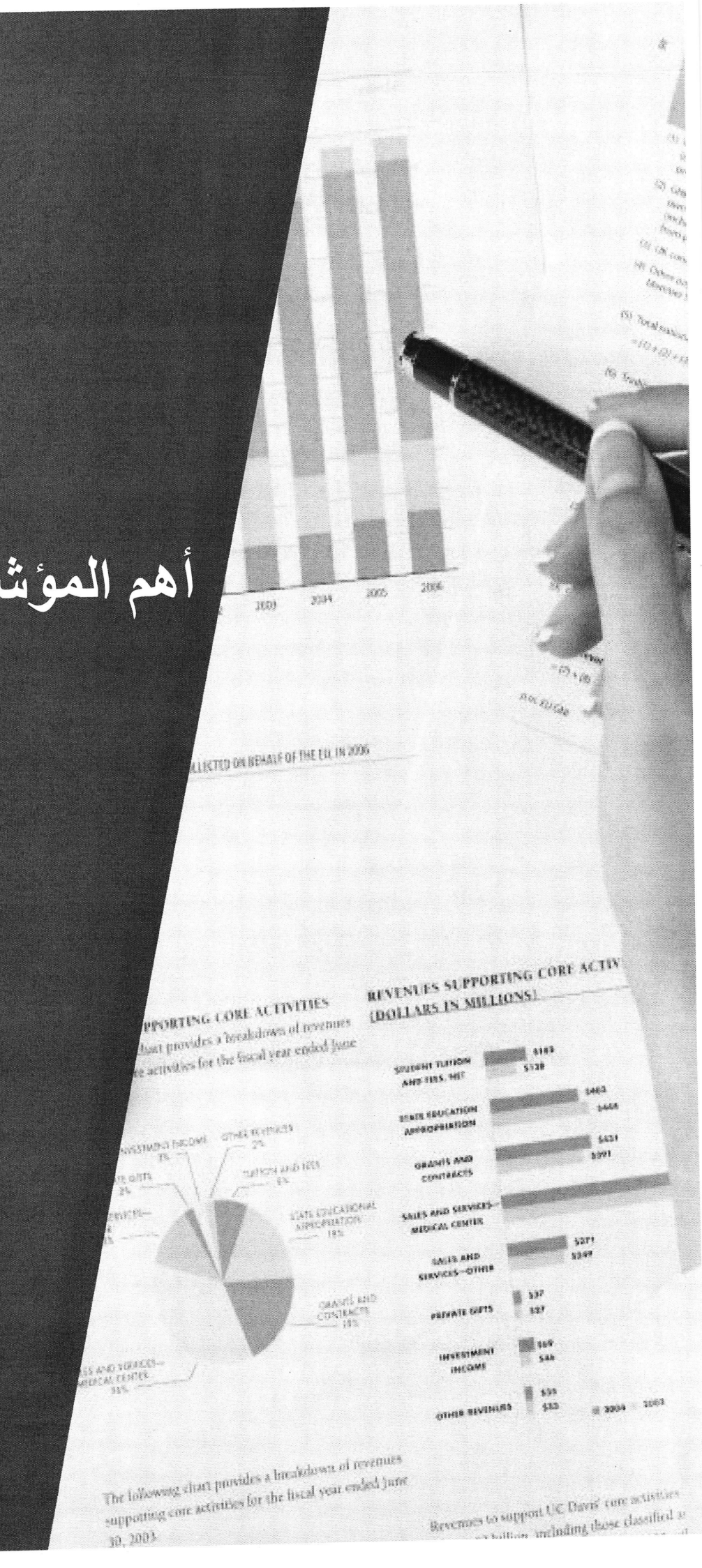

نشاط بنك قطر الوطني – تونس

1. التعهدات

تواصل نسق نمو تعهدات البنك خلال سنة 2018 اذ بلغ مجموع التعهدات الخام على الحرفاء 1531مليون دينار في نهاية العام مقابل 1303 مليون دينار في نهاية 2017 أي بز يادة 18 بالمئة.

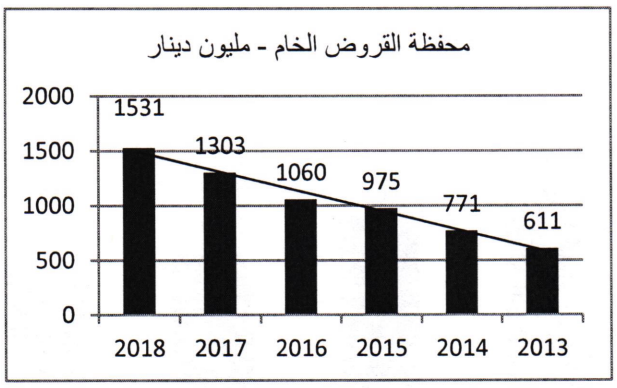

هيكلة محفظة القروض

البند	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قروض طويلة و متوسطة الأجل للمؤسسات	207 351	265 804	450 884	418 075	431 981	480 222
الايجار المالي	17 441	19 921	17 464	17 405	23 148	29 759
قروض قصيرة الاجل	214 316	247 183	257 975	383 335	546 567	704 997
قروض الأفراد	93 690	107 621	124 365	135 159	145 794	142 322
تعهدات بالامضاء	78 545	130 952	123 897	106 401	155 490	174 045
المجموع	**611 343**	**771 481**	**974 585**	**1060 375**	**1 302 980**	**1 531 345**
نسبة التطور	36%	26%	26%	9%	23%	18%

و مثلت القروض الطويلة و متوسطة الأجل 31 بالمئة من اجمالي المحفظة مقارنة ب 33 بالمئة في موفى 2017.

2. الودائع

بلغ مجموع ودائع و أموال الحرفاء 739 م.د.ت في نهاية 2018 مقابل 608 م.د.ت في نهاية سنة 2017 أي بتطور بنسبة 22 بالمئة. و قد ارتفعت نسبة تغطية القروض بالودائع في سنة 2018 لتبلغ نسبة 48 بالمئة.

	2014	2015	2016	2017	2018
الودائع	319	391	505	608	739

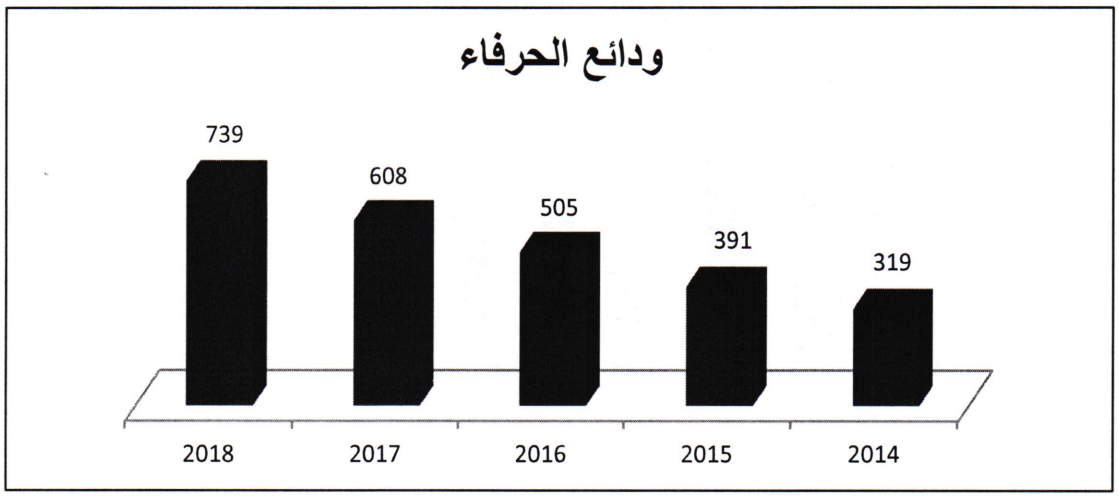

و قد شهدت سنة 2018 نموا في قائم ودائع تحت الطلب بنسبة 6 بالمئة مقارنة بسنة 2017 و في ودائع لأجل بنسبة 31 بالمئة وكذلك في قائم شهادات الايداع بنسبة 100 بالمئة و حسابات الادخار بنسبة 12 بالمئة كما هو مبين اسفله :

الودائع	2015	2016	2017	2018
ودائع تحت الطلب	167	208	264	279
شهادات الايداع	47	18	30	60
حسابات الادخار	57	57	57	64
ودائع لأجل	98	195	229	300

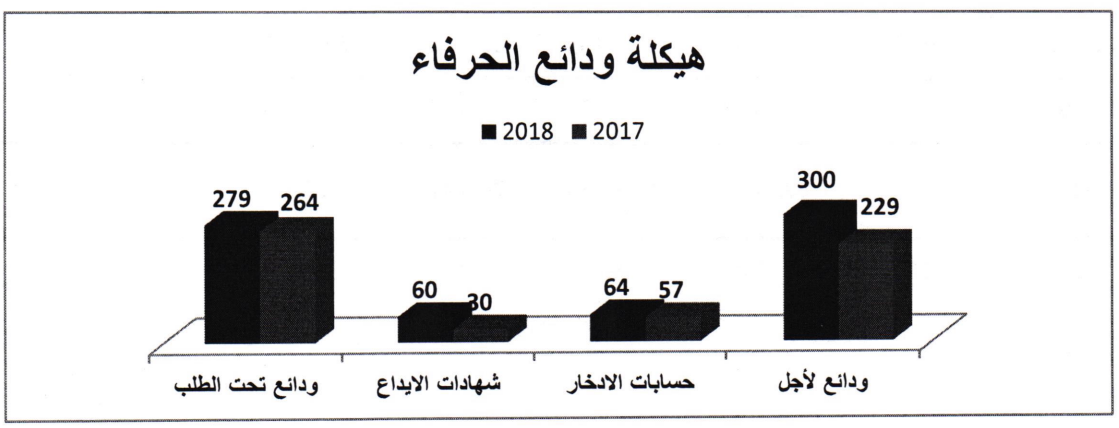

الودائع تحت الطلب

شهد قائم الودائع تحت الطلب نموا بنسبة 6 بالمئة خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017.

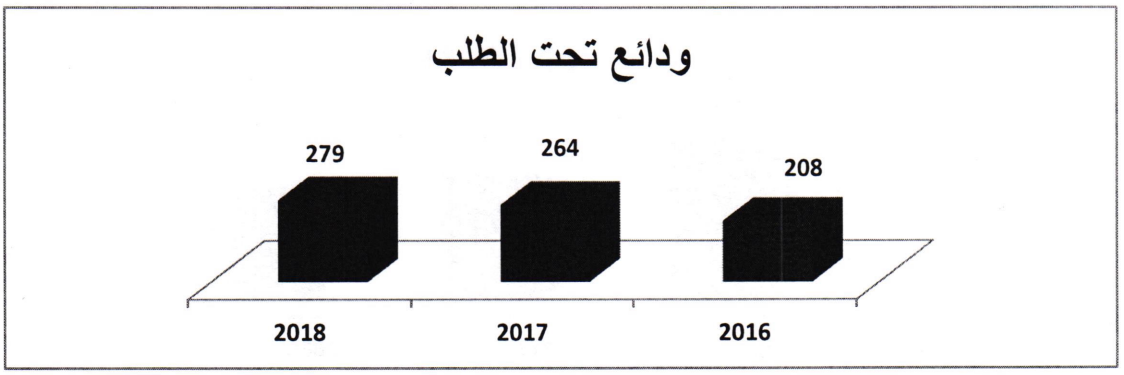

شهادات الايداع

شهد قائم شهادات الايداع سنة 2018 تطور بنسبة 100 بالمئة مقارنة بسنة 2017.

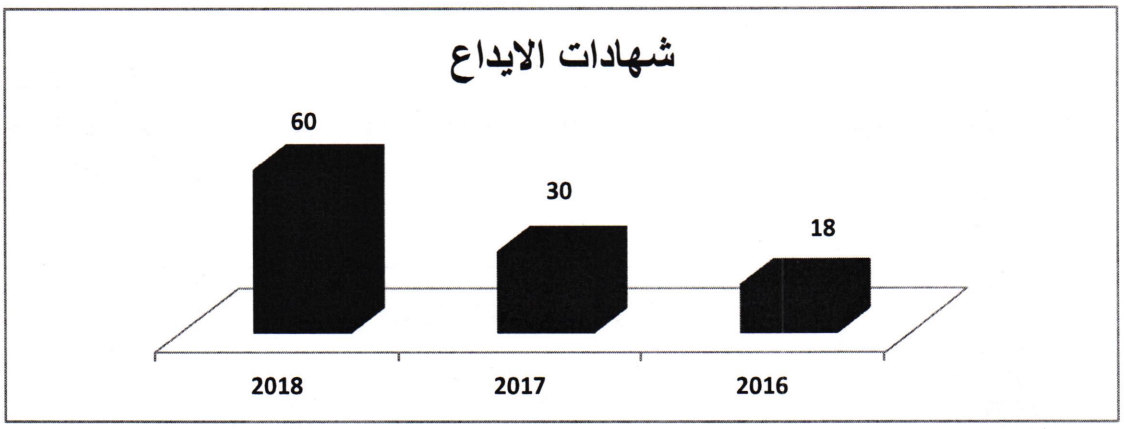

حسابات الادخار

شهد قائم حسابات سنة 2018 تطور بنسبة 12 بالمئة مقارنة بسنة 2017.

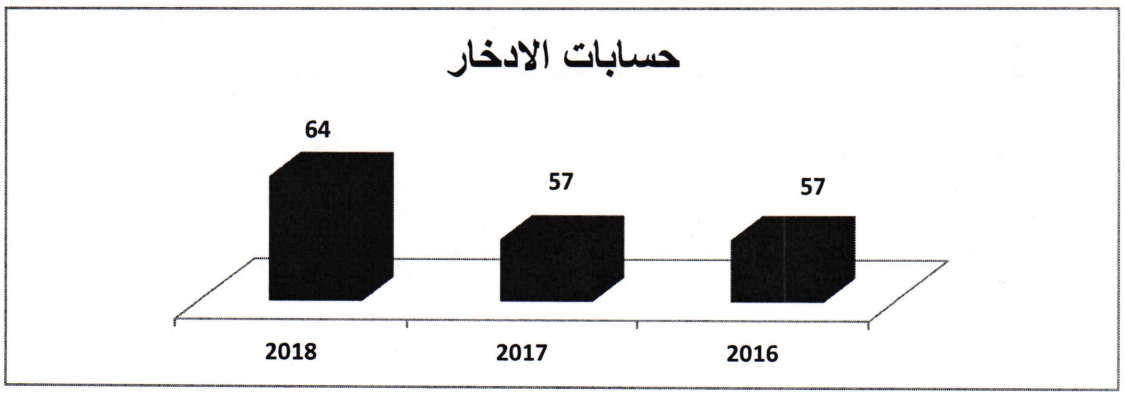

ودائع لأجل

شهد قائم الودائع لأجل تطورا بنسبة 31 بالمئة مقارنة بسنة 2017.

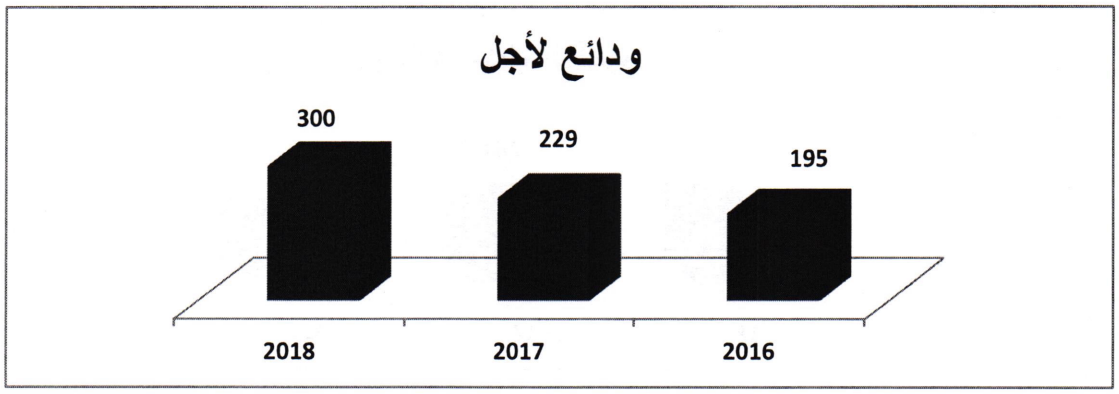

تطور نسبة السيولة الترتيبية

شهدت نسب السيولة الترتيبية تحسن خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 وقد انخفضت بالنظر الى النسبة الدنيا المحددة من البنك المركزي و المقدرة ب 90 بالمئة.

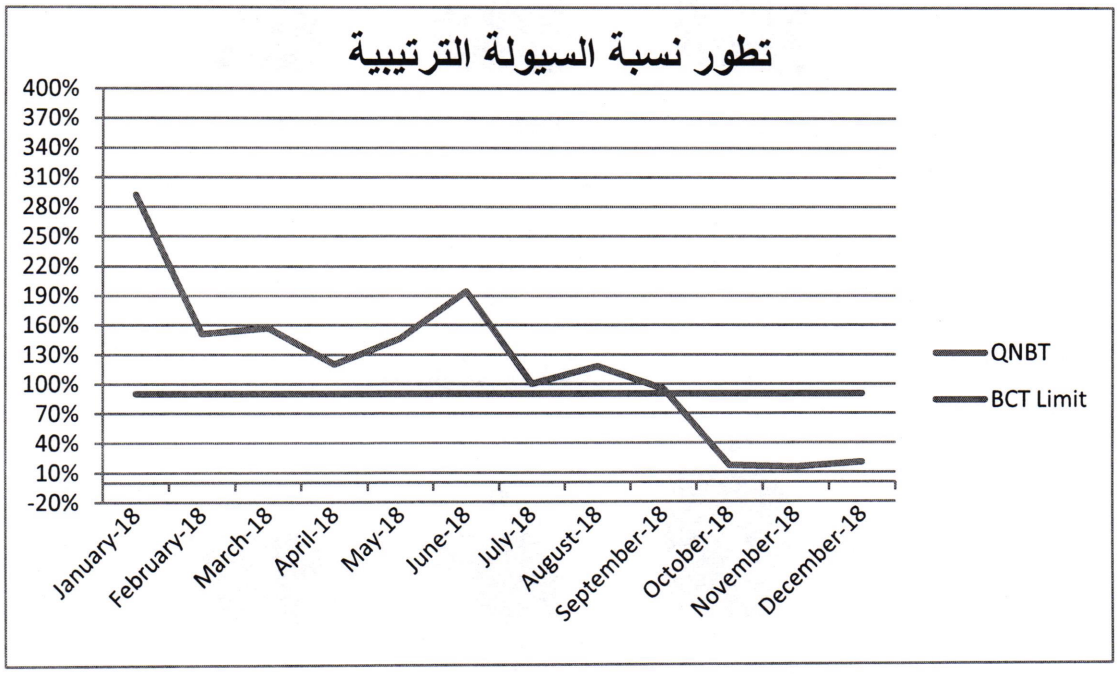

3.اهم مؤشرات البنك

- **الديون المصنفة :**

هيكلة الديون المصنفة كالأتي

الصنف	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصنف 0	60.8%	58.54%	69,4%	53.6 %	57.96%	57.42%
الصنف 1	23%	24.04%	14.4%	22.1 %	21.55%	17.05%
الصنف 2	4.1%	0.56%	1.0%	2.4 %	3.49 %	2.97%
الصنف 3	2.7%	3.39%	2,2%	4.0 %	1.79%	4.53%
الصنف 4 و 5	9.3%	13.46%	13.0%	17.9 %	15.21%	18.03%

الناتج البنكي الصافي

	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج البنكي الصافي	30.7	40.5	34.7	49.8	49.8

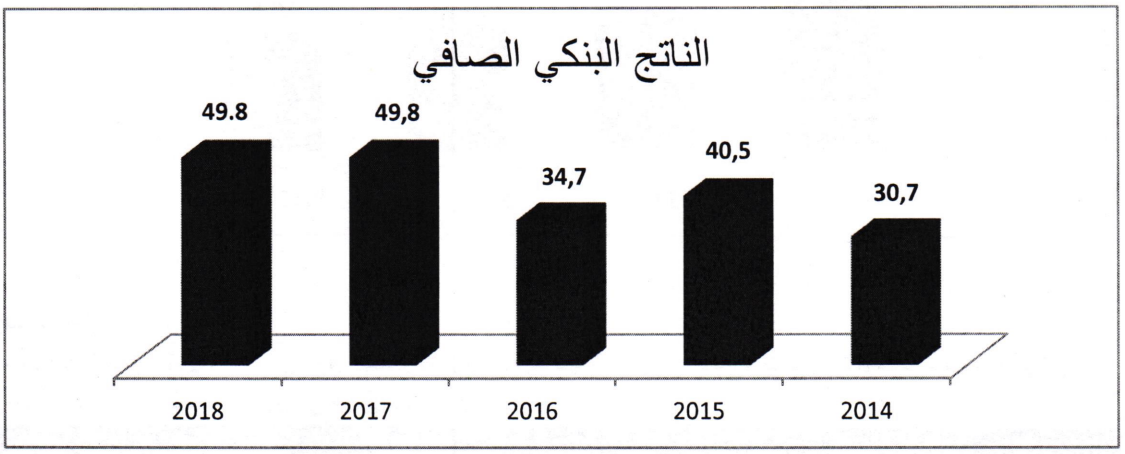

حافظ الناتج البنكي الصافي على نفس النسق مقارنة بالسنة الفارطة حيث استقر في مستوى 49.8 م.د.ت مقابل .34.7م.د.ت في 2016 و 40.5 م.د.ت في 2015. هذا الاستقرار يعود بالأخص الى ارتفاع حجم القروض و حجم الودائع خلال سنة 2018 مما انجر عنه ارتفاع الفوائد و المداخيل و الاعباء.

الأعباء العامة للتصرف

بلغت الأعباء العامة للتصرف 10.5 م.د.ت في ديسمبر 2018 مقابل 9.8م.د.ت في ديسمبر 2017 حيث تطور ب7 بالمئة.

	2015	2016	2017	2018
الأعباء العامة للتصرف	10.2	11.9	9.8	10.5

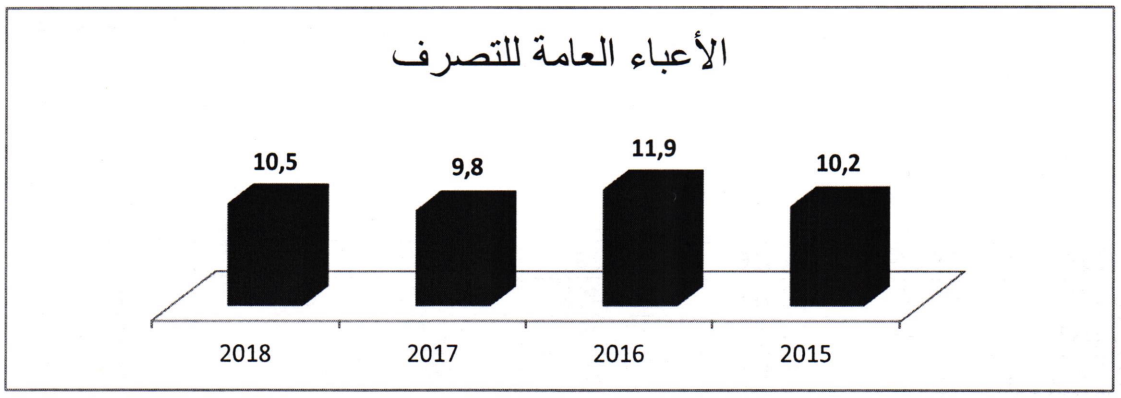

أجور الموظفين و الأعباء الاجتماعية

تواصل نمو أجور الموظفين بما في ذلك الأعباء الاجتماعية اذ بلغ 28.378 م.د.ت في ديسمبر 2018 مقابل 25.934 م.د.ت في ديسمبر 2017 مسجلا بذلك ارتفاعا طفيفا بنسبة 9 بالمئة.

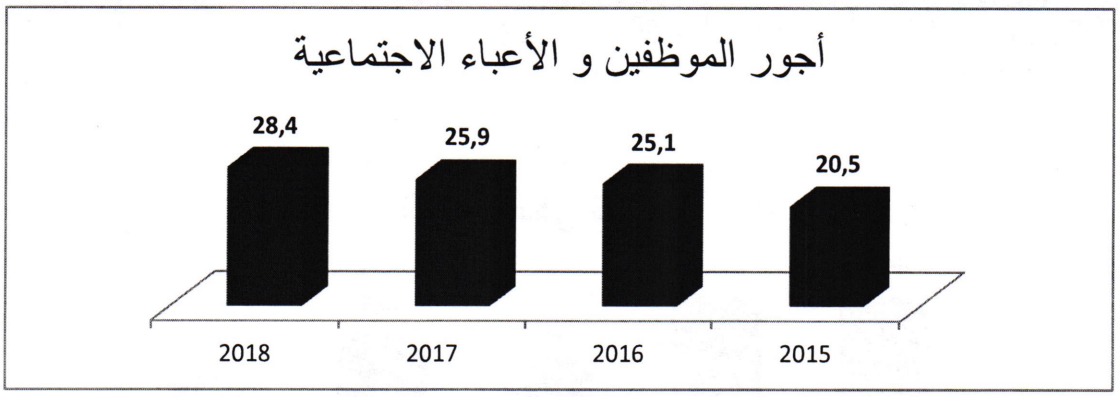

مصاريف الأصول

بلغت مصاريف الاصول 1.4 م.د.ت في موفى سنة 2018 و ذلك يعود بالاخص الى اقتناء معدات و منظومات معلوماتية ليرتفع اجمالي هذه المصاريف منذ سنة 2014 الى 22.9 م.د.ت.

	2014	2015	2016	2017	2018
الأصول	35.379	43.071	43.840	45.660	47.071
اقتناءات السنة	9.776	7.780	2.113	1.907	1.411

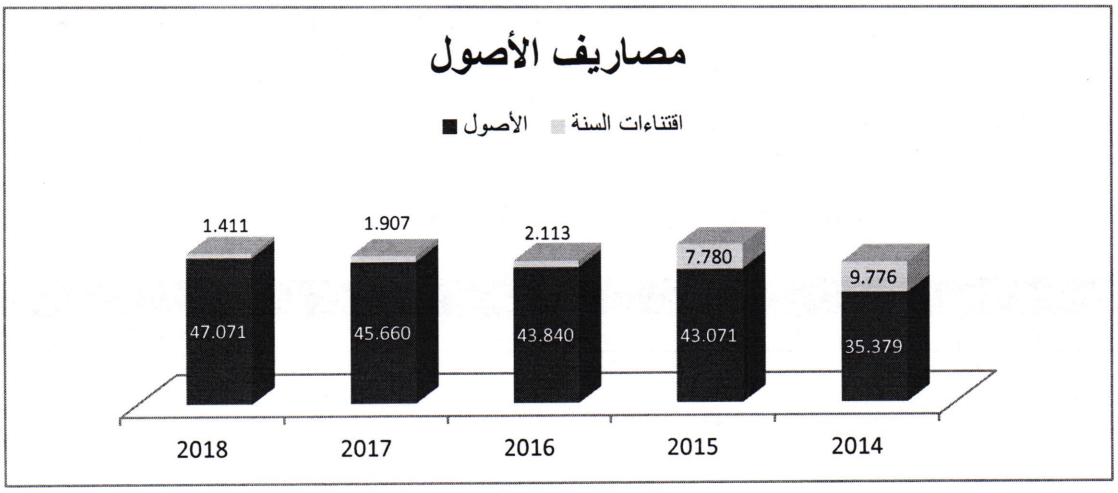

نشاط الخزينة في سنة 2018

بسبب التخفيض في قائم عمليات المبادلة مع البنك المركزي التونسي إزداد ضغط نقص السيولة على عمل الخزينة التي قامت بالإجراءات التالية للتخفيف منه.

- توظيف سندات الخزينة و محفظة القروض لتوفير التمويل من طرف البنك المركزي التونسي
- متابعة عملية الإقتراض من البنك الأوربي للإنشاء و التعمير و من البنك الأم بنك قطر الوطني بالدوحة و ذلك لمبالغ تبلغ على التوالي 50 مليون يورو و 120 مليون دولار لمدة خمس سنوات
- متابعة ملف تغطية مخاطر الصرف مع شركة تونس ري

النشاط في السوق النقدية

وإن واصلت الخزينة عمليات المبادلة مع البنك المركزي التونسي فإن النسق و القائم شهدا إنخفاضا ملحوضا خلال سنة 2018. فقد إنخفض قائم عمليات المبادلة من 418 مليون دينار في بداية سنة 2018 إلى 283 مليون دينار في ديسمبر من نفس السنة.
النقص في عمليات المبادلة مع البنك المركزي التونسي تم تعويضه بعمليلات التمويل الأسبوعية و اليومية وذلك عن طريق إعادة تميل رقاع الخزينة و محفظة القروض. و قد إرتفع قائم إعادة التمويل مع البنك المركزي التونسي من 32 مليون دينار في بداية سنة 2018 ليصل إلى 226 مليون دينار مع نهاية السنة.

السوق المالية :

تتوزع توظيفات البنك في السوق المالية بين رقاع الخزينة للدولة التونسية، قروض رقاعية خاصة تمتاز بدرجة مخاطر منخفضة و أسهم شركات مدرجة بالبورصة تم تحويل إدارتها إلى إدارة الخزينة بعد تصفية الشركة المالية التونسية القطرية.

عمليات التوظيف في رقاع الخزينة :

يشكل مخزون البنك من رقاع الخزينة في نهاية 2017 قيمة 121.4 مليون دينار .
يمثل الإستثمار في رقاع الخزينة مخزون احتياطي يمكن تمويله باللجوء إلى البنك المركزي التونسي بأسعار فائدة تفاضلية على المدى القصير.

ويتمثل قائم رقاع الخزينة كما يلي :

الأجل	الكمية	القيمة الإسمية	سعر الفائدة	المردودية
2020/10/14	20 000	20 000 000	% 5,5	% 6,4
2022/08/11	30 000	30 000 000	% 5,6	% 6,3
2023/12/08	56 400	56 444 000	% 6,3	% 8.648
2024/07/20	15 000	15 000 000	% 6.35	% 6.35
المجموع		121 444 000		

عملية الإستثمار في القروض الرقاعية الخاصة :

الإستثمار في هذه السندات تكون بالتحوط الكامل ضد كل المخاطر حيث ان كل هذه السندات تم إصدارها من طرف شركات مالية مدرجة ببورصة تونس وأغلبها شركات مالية فرعية لبنوك تونس

ويبلغ القائم في نهاية 2018 كما يلي :

الأجل	المدة	النسبة	القيمة	المصدر	تاريخ الإكتتاب
2019/04/28	5 سنوات	% 7,2	600 000	التونسية للإيجار المالي	2014/04/28
2019/12/16	5 سنوات	% 7,55	800 000	التونسية للإيجار المالي	2014/12/15
2019/12/16	5 سنوات	% 7,35	800 000	البنك التونسي الكويتي	2014/12/15
2019/12/26	5 سنوات	% 7,5	800 000	التجاري للإيجار المالي	2014/12/26
2020/10/30	5 سنوات	% 7,4	1 200 000	التجاري بنك	2015/10/20
2020/12/25	5 سنوات	% 7,7	1 200 000	التجاري للإيجار المالي	2015/11/18
2020/02/09	5 سنوات	% 7,6	1 200 000	التونسي العربي للإيجار المالي	2015/02/09
2020/04/30	5 سنوات	%7.4	1 200 000	حنبعل للإيجار المالي	2015/04/30
2022/05/10	5 سنوات	%7.62	2 000 000	البنك التونسي اليبي	2017/05/10
المجموع			9 800 000		

سوق الصرف :

تعمل إدارة الخزينة على الرفع من مردودية نشاط الصرف بالبنك وذلك على العديد من الأصعدة . فبينما ، تجتهد مصلحة البيع على تطوير النشاط مع الحرفاء الطبيعيين والشركات وذلك بالتنسيق مع مختلف الإدارات المعنية، تقوم مصلحة الصرف بتطوير النشاط مع البنوك التونسية والأجنبية.

كما تقوم إدارة الخزينة بضبط أسعار الصرف على مستوى الفروع ومكاتب الصرف وتحرص على إدارة وضعية الصرف بطريقة محكمة للرفع من المردودية وتقليص المخاطر.

كما تسعى إدارة الخزينة إلى الرفع من مستوى موارد البنك وذلك بتنويع المنتجات المعروضة للعملاء قصد توظيف أموالهم كما تقدم لهم منتجات الصرف الآني والآجل ومنتجات الحماية من مخاطر الصرف والتوظيف بالدينار والعملات الأجنبية والتمويل بالعملات على المدى القصير.
إلى جانب ذلك، تقوم إدارة الخزينة بضبط خطوط إئتمان مع البنوك المحلية والأجنبية في مجال عمليات الصرف والنقد وتعمل على احترام تراتيب البنك المركزي التونسي ومجموعة بنك قطر الوطني.

بفضل هذه الإدارة المحكمة، تمكنت إدارة الخزينة من الإستغلال الأمثل لتحركات أسعار الصرف وتحقيق أرباح محترمة.

السنة	2015	2016	2017	2018
أرباح الصرف (مليون دينار)	2,4	2.6	6.1	10

تطّور عدد الموظفين

في موفى سنة 2018 بلغ عدد إجمالي الموظفين 402 حيث تمّ إنتداب 2 موظفا و يمثل الذكور % 100 من عدد المنتدبين .

و قام 20 موظف بمغادرة البنك (استقالة، تقاعد، انتهاء عقد او شغل،طرد)

و في ما يلي بعض الإحصئيات لموظفي البنك:

توز يع الموظفين القار ين حسب الفئة المهنية :

اعوان التنفيذ	80
اطارات سامية	72
اطارات	169
اعوان التاطير	79
موظفين الخدمات	2
المجموع	**402**

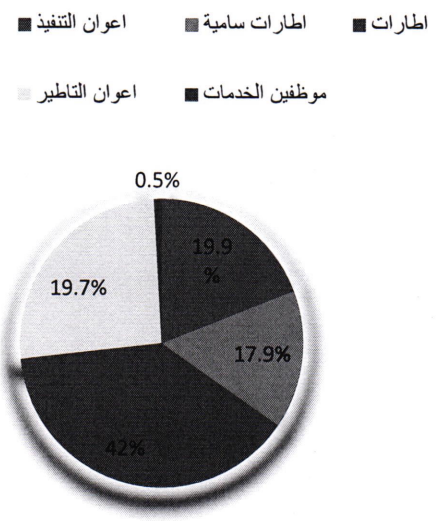

توز يع إجمالي الموظفين حسب الجنس

215	الذكور
187	الإناث
402	**المجمو ع**

الحوكـــــمة

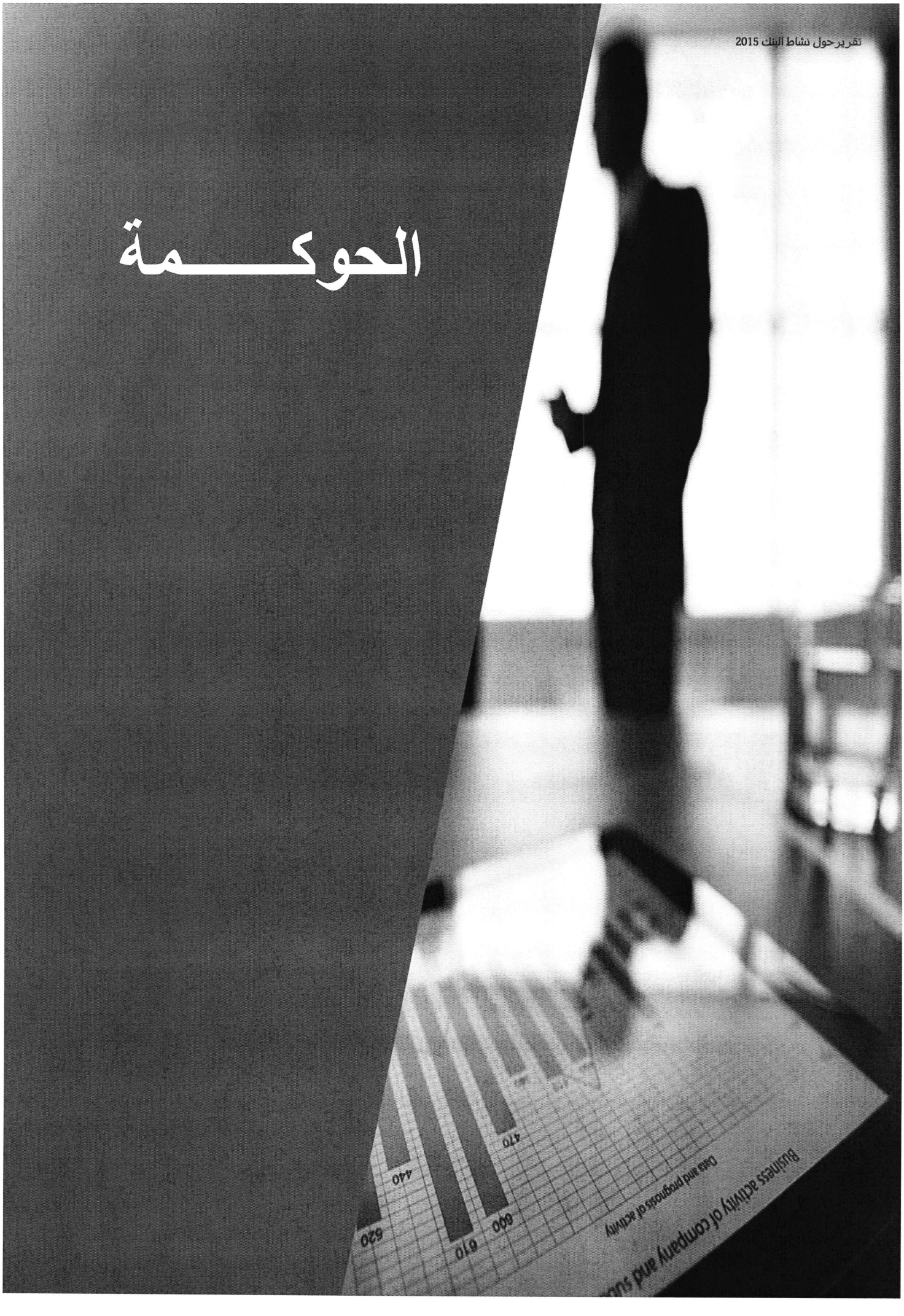

Board of Directors	مجلس الإدارة	Board Committees لجان المساندة للمجلس		
		NR	ACC	R C
Chairman of the BOD رئيس مجلس الإدارة	Mr. ALI RASHID AL-MOHANNADI السيد علي راشد المهندي			
Members الأعضاء	Mr. ALI ABDULLAH DARWISH السيد علي عبد الله درويش		X	
	Mr. ABDULLAH NASSER AL-KHALIFA السيد عبد الله ناصر آل خليفة	X		X
	Ms. SHAIKHA SALEM AL-DOSARI السيدة شيخة سالم الدوسري		X	
	Ms. FATMA AL-SUWAIDI السيدة فاطمة السويدي			X
	Mr. HASSAN ABDULLAH AL-ASMAKH السيد حسن عبد الله الأصمخ	X		X
	Mr. KHALIL AL-ANSARI السيد خليل الأنصاري	X		X
	Ms. LOBNA FEKI* السيدة لبنى فقي		X	
	Mr. SAMI ZGHAL* السيد سامي زغل			X
CEO المدير العام	Mr. HABIB CHEHATA السيد حبيب شحاته			

NR : Nomination & Remuneration Committee — لجنة التعيينات و التاجير
A CC : Audit and Compliance Committee — اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي ومراقبة الإمتثال
R C : Risk Committee — لجنة المخاطر

(*) Independant Member and President of the Committee

تقرير الحوكـــــمة

توطئـــــة،

إنّ مجلس إدارة بنك قطر الوطني (تونس) يجدّد التزامه المطلق بتطبيق قواعد التصرّف السليم والحوكمة الرشيدة التي ضبطها القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في11جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية ومنشورالبنك المركزي التونسي عدد 06 لسنة 2011 المؤرخ في 20 ماي 2011 المتعلّق بدعم قواعد الحوكمة الرشيدة داخل مؤسسات القرض، باعتبارها عنصرا أساسيا وجزءا لا يتجزّأ من ثقافة المجمع.

قام البنك منذ سنة 2013 بوضع الأسس الكفيلة لتفعيل ما جاءت به سياسة الحوكمة الرشيدة للبنك وذلك سعيا منه للامتثال للمتطلبات القانونية والدولية الخاصة بحوكمة الشركات.

أبرز الإنجـــــازات (2018)

وضعت إدارة مراقبة الامتثال خطة عمل سنوية لإدارة الإمتثال مصادق عليها من قبل البنك الأم ومجلس الادارة، كما وضعت خارطة طريق تخصّ الامتثال لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 09-2018 الصادر في 18 اكتوبر 2018 والذي يخص قواعد الرقابة الداخلية لادارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب، إلى جانب اعداد مشروع تقرير التقييم الذاتي لمخاطر غسل اللأموال وتمويل الارهاب وارساله الى البنك المركزي.

هذا كما وقع تحيين كل السياسات والاجراءات الخاصة بادارة مراقبة الامتثال طبقا للمتطلبات القانونية الصادرة سنة 2018، إلى جانب القيام بدورات تدريبية لموظفي الفروع حول مخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب وأساليب اليقظة وكيفية التعرّف على الحريف.

من ناحية أخرى وكمواصلة لخارطة الطريق الخاصة بتطبيق القانون عدد 2016-48، قامت ادارة مراقبة الامتثال المكلّفة بقيادة منظومة الحوكمة، خلال سنة 2018 بالاعمال التالية :

- إعداد دليل الحوكمة
- تحيين مواثيق اللجان المنبثقة عن الادارة العامة والمساندة لها (اللجان الداخلية)
- تحيين مواثيق اللجان المساندة لمجلس الادارة
- اعداد اجراء وسياسة الجدران الصينية

وفي نطاق تطبيق سياسة تضارب المصالح، تابعت ادارة مراقبة الامتثال اعلان كافة موظفي البنك لحالات تضارب المصالح والسرية.

أما بالنسبة للأعمال التي وقع برمجتها لسنة 2019 فهي كالتالي :

- القيام بدورات تدريبية لموظفي البنك في خصوص جميع السياسات والاجراءات المتعلقة بالحوكمة
- تحيين استبيان التقييم الذاتي الخاصّ بأعضاء مجلس الادارة
- إرساء مدونة أخلاقيات المهنة الخاصة بموظفي البنوك وذلك في نطاق المشروع القطاعي الذي قامت به الجمعية المهنية للبنوك التونسية.

منظومـــة الحوكمة الرشيدة للبنك

مجلـــس الإدارة

وفقا للمادة 37 من النظام الأساسي للبنك، يجتمع مجلس إدارة بنك قطر الوطني بدعوة من رئيسه أو من نصف عدد أعضائه كلما دعت مصلحة البنك لذلك وقد التأم المجلس 6 مرات خلال سنة 2018.

الصلاحيـــات

وفقا للمادة 39 من النظام الأساسي للبنك، يتمتع مجلس الإدارة بالخصوص بالصلاحيات التالية :

- دعوة الجلسة العامة للانعقاد وضبط جدول أعمالها؛
- إعداد الموازنة وحسابات الأرباح والخسائر السنوية ووضعها على ذمة مراقب الحسابات قبل انعقاد الجلسة العامة؛
- تقديم الاقتراحات على الجمعية العامة بشأن الزيادة أو التخفيض في رأس مال البنك أو التمديد في مدته أو إدماجه في شركة أخرى أو حلّه قبل الأوان أو تعديل النظام الأساسي؛
- المصادقة على الاتفاقيات التي تعقد بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو بواسطة بين البنك والأشخاص المرتبطين به...؛

مدّة العضويـة وتسديـد الشغـــور

يشغل عضو مجلس الإدارة منصبه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ما لم يستقل أو يفقد الأهلية لمنصب عضو مجلس الإدارة أو يتوقف عن شغل المنصب ويمكن تجديد عضوية كل من العضوين المستقلين لمرّة واحدة.

في حالة خلو منصب أحد أعضاء مجلس الإدارة بشكل طارئ، يجوز شغله بآخر يعيّنه الطرف الذي يكون العضو المتخلي منه ويتولى عضو مجلس الإدارة المعيّن بهذه الكيفية منصبه للفترة المتبقية من مدة تعيين العضو الذي عيّن مكانه وفي هذه الحالة، فإنّ هذه التعيينات تعرض على الجمعية العامة في أول اجتماع لها للمصادقة عليها نهائيا.

تركيبة المجلس
(في موفى سنة 2018)

- السيد علي راشد المهندي
- السيد علي عبد الله درويش
- السيد عبد الله ناصر آل خليفة
- السيدة شيخة سالم الدوسري
- السيدة فاطمة السويدي
- السيد حسن عبد الله الأصمخ
- السيد خليل الأنصاري
- السيدة لبنى الفقي
- السيد سامي زغل

اللجان المساندة للمجلس
(سنة 2018)

تقوم اللجان المساندة للمجلس (وهي على التوالي، لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الإمتثال، لجنة المخاطر ولجنة التعيينات والتأجير) بمساندة مجلس الإدارة عند أدائه للمهامّ الموكلة إليه واتخاذ القرارات الاستراتيجية ذات الصلة.

بمقتضى القانون عدد 48 المؤرخ في 2016/07/11، تمّ تتعديل تركيبة اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة وعددها 3 وهي لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال ولجنة المخاطر واحداث لجنة التعيينات والتأجير و قد تمّ ذلك بمقتضى قرار مجلس الإدارة المؤرخ في 2016/12/01 وخلال سنة 2018.

تتركب هذه اللّجان من الأعضاء الآتي ذكرهم :

لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الإمتثال :
السيدة لبنى الفقي (رئيسة)
السيدة شيخة الدوسري
السيد علي عبد الله درويش

لجنة المخاطر :
السيد سامي زغل (رئيس)
السيد عبد الله ناصر آل خليفة
السيد خليل الأنصاري
السيد حسن الأصمخ
السيدة فاطمة السويدي

لجنة التعيينات والتأجير :
السيد عبد الله ناصر آل خليفة (رئيس)
السيد خليل الأنصاري
السيد حسن الأصمخ

- **لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الإمتثال (اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي سابقاً)**

تركيبة اللجنة
السيدة لبنى فقي (رئيسة اللجنة)
السيدة شيخة سالم الدوسري (عضوة)
السيد علي عبد الله درويش (عضو)

أبرز المهامّ

يضبط ميثاق لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال المصادق عليه من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 24 ماي 2017 مهامّ اللجنة ومن ابرزها :

- متابعة حسن سير المراقبة الداخلية واقتراح إجراءات تصحيحية والتأكد من تنفيذها؛
- مراجعة أهمّ تقارير المراقبة الداخلية والبيانات المالية قبل إحالتها إلى البنك المركزي التونسي؛
- إبداء الرأي للمجلس حول التقرير السنوي والقوائم المالية؛

- متابعة نشاط هيكل التدقيق الداخلي وعند الاقتضاء باقي الهياكل المكلفة بمهامّ رقابية وإبداء الرأي في برامج المراقبة ونتائجها؛
- التثبت من وضوح المعلومات المعروضة وتقييم تناسق وملائمة نظم قياس المخاطر ومراقبتها والسيطرة عليها؛
- دراسة النقائص المسجّلة على مستوى منظومة الرقابة الداخلية التي ترفع إليها من قبل مختلف الهياكل المكلفة بالرقابة داخل البنك واقتراح التدابير التصحيحية في الغرض؛
- إبداء الرأي إلى مجلس الإدارة حول تعيين المسؤول على الهيكل المكلّف بالتدقيق الداخلي والمدققين الداخليين وبخصوص ترقياتهم وأجورهم؛
- إقتراح تعيين مراقبي الحسابات و/أو المدققين الخارجيين وإبداء الرأي حول برنامج ونتائج أعمالهم؛
- الحرص على أن يقع دعم الهياكل المكلّفة بالتدقيق الداخلي وبمراقبة الامتثال بالموارد البشرية واللوجستية اللازمة لأداء مهامهم بنجاعة؛
- كما تمارس اللجنة المسؤوليات المرتبطة بالتدقيق الداخلي من خلال مراجعة واعتماد الميثاق والخطط والأنشطة والهيكل التنظيمي لإدارة التدقيق الداخلي للبنك، وضمان عدم وجود قيود غير مبررة على عملها وعلى حصولها على سجلات ووثائق البنك والتواصل مع أفرادها حسب وعند الحاجة من أجل أداء مهامها؛
- و تضطلع اللجنة بالمهام المرتبطة بمسائل الامتثال من خلال مراجعة واعتماد الميثاق وخطط وأنشطة إدارة الامتثال والمتابعة للبنك، إضافة إلى التأكد من وجود آلية فعالة للمراقبة والرصد وتقديم التقارير عن إجراءات مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و المسائل المتصلة بها؛
- كما تستعرض اللجنة عملية الإبلاغ عن الانتهاكات والسجل المتعلق بذلك، إضافة إلى إصدار توصياتها بشأن التقرير السنوي لحوكمة الشركات الذي تعده إدارة الامتثال وفقا للمتطلبات التنظيمية؛
- وتحرص اللجنة أيضا على التأكد من كفاءة وظيفة الامتثال فيما يخص كشف الانحرافات والمخالفات داخل البنك، كما تضمن عدم وجود أي عوامل تؤثر على استقلاليتها و موضوعيتها، فضلا عن تقديم تقارير ملائمة عن وظيفة الامتثال، مع الأخذ في الحسبان متطلبات لجنة "بازل" وتوصيات مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال؛ علاوة على مراجعة فعالية نظام رصد الامتثال للقوانين واللوائح ونتائج التحقيقات الإدارة والمتابعة (بما في ذلك إجراءات تأديبية) من أي حالات عدم الامتثال داخل البنك و مراجعة نتائج التفقد من قبل أي هيئة تنظيمية وكذلك ملاحظات المراجعة.

وتتولى اللجنة مسؤولية رفع تقارير منتظمة عن أنشطتها وقضاياها وتوصياتها ذات الصلة الى مجلس الادارة، كما تقوم اللجنة، مع مراعاة المتطلبات التنظيمية المعمول بها، بإبلاغ المساهمين بتركيبة اللجنة ودورها ومهامها وكيفية تنفيذها وأي معلومات أخرى تقتضيها اللوائح. كما تستعرض أي تقارير أخرى تصدر عن البنك فيما يتعلق باختصاص اللجنة.

➢ لجنة المخـــاطر

تتألّف لجنة المخـاطر من ثلاثة أعضاء على الأقلّ، يقوم بتعيينهم مجلس الإدارة من بين أعضائه الذين تتوفر لديهم الكفاءة والخبرة اللازمة لأداء مهامهم وذلك لمدّة تتوافق مع مدّتهم النيابية بمجلس الإدارة ويترأس اللجنة عضوا مستقلا بمجلس الإدارة، لا يمكن تجديد مدة نيابته الآ مرة واحدة وتتوفّر لديه كفاءة عالية وخبرة جيّدة في مجال إدارة المخاطر وتجتمع لجنة المخاطر بدعوة من رئيسها ستّ مرات على الأقل في السنة وكلّما اقتضت الضرورة لذلك.

تركيبة لجنة المخـــاطر (في موفى سنة 2018)

السيد سامي زغل (رئيس)
السيد عبد الله ناصر آل خليفة
السيد خليل الأنصاري
السيد حسن عبد الله الأصمخ
السيدة فاطمة السويدي

أبرز المهـــامّ

تتـولّى لجنة المخـاطر مؤازرة المجلس بالخصوص فيما يلي:

- بلورة وتحديث إستراتيجية إدارة مختلف المخاطر وضبط أسقف التعرّض إلى المخاطر والأسقف التشغيلية؛
- المصادقة على نظم قياس ومراقبة المخاطر؛
- مراقبة مراعاة إستراتيجية إدارة المخاطر من قبل الإدارة العامّة؛
- النظر في تعرّض البنك لمختلف المخاطر المرتبطة بالنشاط (بما في ذلك مخاطر القرض ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية) والامتثال للإستراتيجية المضبوطة للغرض؛
- تقييم سياسة المخصّصات والتلائم المستديم بين الأموال الذاتية ونمط المخاطر؛
- دراسة المخاطر الناتجة عن القرارات الإستراتيجية لمجلس الإدارة؛
- المصادقة على مخططات استمرارية النشاط؛
- تعيين المسؤول عن الهيكل المكلّف بمراقبة ومتابعة المخاطر وتحديد مكافأته الماليّة؛
- متابعة القروض المسندة للحرفاء التي تفوق تعهداتهم لدى مؤسسات القرض المبالغ المنصوص عليها بالفصل 7 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 والمتعلّق بتقييم المخاطر وتغطيتها ومتابعة التعهدات؛
- اقتراح التدابير التصحيحية أو التكميلية اللازمة لضمان مزيد السيطرة على المخاطر على مجلس الإدارة.

كما قامت اللجنة بتحيين ميثاقها طبقا للقانون عدد 48 لسنة 2016.

خلال سنة 2018، امتثل كلّ من مجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه على التوالي للقانون الأساسي للبنك ومنشورالبنك المركزي التونسي (2011-06) من حيث التركيبة واحترام العدد الادنى لانعقاد الاجتماعات.

لجنة التعيينـــات والتأجير

وفقا للقانون عدد 48 لسنة 2016، وقع احداث لجنة للتعيينات والتأجير المنبثقة عن مجلس الادارة وتتكوّن هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء من بين أعضاء مجلس الادارة.

تركيبة لجنة التعيينات والتأجير
(في موفى سنة 2018)

السيد عبد الله ناصر آل خليفة (رئيس)
السيد خليل الأنصاري (عضو)
السيد حسن عبد الله الأصمخ (عضو)

أبرز المهامّ

تهتمّ هذه اللجنة خاصة بمتابعة سياسات البنك التالية :

- سياسة التعيين و التأجير
- سياسة تعويض المسيرين والاطارات العليا والانتدابات
- سياسة ادارة وضعيات تضارب المصالح.

خلال سنة 2018، قامت اللجنة باعداد ميثاق لها يضبط أهمّ مهام لجنة التعيينات والتأجير ويحدّد تركيبتها ودورية الاجتماعات وصحتها ومداولات اللجنة والكتابة والتقارير الصادرة عنها.

مراقبـــو الحســـابات
(في موفى سنة 2018)

تعيّن الجمعية العامة العادية للمساهمين مراقبين اثنين أو أكثر لحسابات البنك لمدّة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرّة واحدة ويكونا مسؤولين عن صحة البيانات الواردة في تقاريرهما بصفتهما وكيلان عن المساهمين.

تمّ تعيين مراقبي حسابات البنك من قبل الجمعية العامة العادية للمساهمين وهما:

- مكتب آرنيست ويونغ (المدة النيابية الثانية : 2016-2017-2018)
- مكتب ORGA AUDIT (المدة النيابية الأولى : 2018-2019-2020)

الموفـق المصرفي
(في موفى سنة 2018)

يشغل السيد صلاح الدين بن صالح خطة موفق مصرفي للبنك، خلفا للسيد محمد لطفي العبيدي، ابتداء من غرة سبتمبر 2018، لمدة ثلاث سنوات وذلك بمقتضى اتفاقية الخدمات المشتركة للتوفيق المصرفي التي تضعها الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية والمؤرخة في 23 ديسمبر 2013.

هيـكلة رأس مـــال البنـــك
(في موفى سنة 2018)

المساهمون	المبلغ (بالدينار)	عدد الأسهم العادية	عدد الأسهم ذات الأولوية في الربح	% في رأس المال
بنك قطر الوطنـــي	259 974 300.000	25 698 150	299 280	99.99%
خواصّ تونسيون	25 700.000	1 850	720	0.01%
المجمـــوع	**260 000 000.000**	**25 700 000**	**300 000**	**100%**

الإدارة التنفيذيـــة

يعيّن مجلس الإدارة المدير العامّ مع مراعاة السلط التي يخوّلها القانون التونسي صراحة للجلسات العامة ولمجلس الإدارة ويتولى المدير العامّ تحت مسؤوليته الإدارة العامة للبنـــك.

يشغل السيد حبيب شحاتة خطة مديرعامّ بنك قطر الوطني (تونس) بمقتضى محضر إجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 19 أفريل 2015.

اللجان الداخلية المساندة للإدارة التنفيذيّة

أحدثت وحيّنت ببنك قطرالوطني بتونس لجان المساندة للإدارة العامّة التالية :

- لجنة القيادة والإدارة
- لجنة القرض
- لجنة الأصول والخصوم
- لجنة التحصيل والإستخلاص
- لجنة المخاطر
- لجنة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- لجنة تكنولوجيا المعلومات
- لجنة العمليات
- لجنة ادارة الأزمات
- لجنة التقصي
- لجنة السلامة المعلوماتية

أبرز مهامّ اللجان الداخليـــة

تساند اللجان الداخلية الإدارة العامـّة أثناء أدائها لمهامّ التصرف الموكلة إليها بتفويض من مجلس الإدارة وتنظّم أشغال وصلاحيات لجان المساندة الداخلية ضمن مواثيق أعدّت للغرض.

ويخضع نشاط لجان المساندة إلى القواعد العامة التّالية :

- لا يكون نصاب اللّجان صحيحا إلا إذا توفّر عدد الأعضاء المنصوص عليه بالمواثيق الخاصّة بكلّ لجنة؛
- لا تكون قرارات اللجان صحيحة إلا إذا توفرت شروط أخذ القرارالمنصوص عليها بالمواثيق الخاصّة بكلّ لجنة؛
- يجب على كل عضو تعيين نائب له في جميع اللّجان كلّما كان التعويض مرخّصا فيه. وللنّائب أن ينوب منوّبه في حالة الغياب مع إعلام الادارة المتعهدة باللّجنة المعنيّة؛
- يجب أن تكون لكلّ لجنة إدارة متعهّدة تسهرعلى توفير وتحيين المعلومات حول السّياسات والقرارات والتطوّرات المرتبطة بمجال نشاطها وفقا للمواثيق الخاصّة بكلّ لجنة؛
- تساعد الإدارة المتعهّدة بكتابة اللّجنة في إعداد جدول الأعمال والوثائق ذات العلاقة؛
- تلتئم اللّجان في مواعيدها التي تحدّدها المواثيق الخاصّة بكلّ لجنة ولا يمكن تأجيلها إلاّ عند الضرورة؛
- تتولّى الإدارة المتعهّدة رئاسة اللّجنة في صورة تعذّر الحضور على المدير العامّ.

اللجان الداخلية
(في موفى سنة 2018)

Management Committees at QNBT after amendments		Periodic Meetings	Secretaries	Mandatory attendance of CEO
Executive Committee	لجنة القيادة والإدارة	Monthly	-	Yes
Credit Committee	لجنة القرض	As and when needed	Risk Department	Yes
Local ALCO (Asset Liability Management Committee)	لجنة الأصول والخصوم	Monthly	Finance Department	No
Recovery Committee	لجنة التحصيل والاستخلاص	Bimonthly	Risk Department	No
Risk Committee	لجنة إدارة المخاطر	Quarterly	Risk Department	Yes
Compliance, AML and CFT Committee	لجنة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	Quarterly	Compliance Department	Yes
Information Technology Committee	لجنة تكنولوجيا المعلومات	Quarterly	IT Department	Yes
Operations Committee	لجنة العمليات	Quarterly	Operations Department	Yes
Crisis Management Committee	لجنة إدارة الأزمات	As and when needed	Risk Department (Operational Risk)	No
Investigation Committee	لجنة التقصي	As and when needed	Legal adviser, Litigations	Yes
Information Security Committee	لجنة السلامة المعلوماتية	Quarterly-As and when needed	Risk Department (under the supervision of General Management	Yes

الهيكلة العامة لمنظومة الرقابة الداخلية والامتثال والمخـاطر

يشمل نظام الرقابة الداخلية جميع العمليات والأساليب والتدابير التي تهدف إلى ضمان سلامة العمليات وكفاءتها وفعاليتها وحماية أصول البنك وموثوقية المعلومات المالية وامتثال هذه العمليات للقوانين والمناشير المعمول بها.

إنّ منظومة الرقابة الداخلية للبنك تعدّ حديثة نسبيا وهي لا تتركّز على مستوى إدارة واحدة حيث تمّت إعادة صياغتها وتركيزها تدريجيا تزامنا مع تركيز النظام المعلوماتي الجديد للبنك والهيكلة الجديدة الناتجة عنه بهدف تغطية شاملة للبنك.

هذا وتشمل منظومة الرقابة لبنك قطر الوطني تونس صنفين من الرقابة :

- الرقابة الدائمة والتي تنجز بصفة لا مركزية
- الرقابة الدوريّة التي تنجز من قبل مختلف المصالح المكلفة بالرقابة (مستوى 2 -3 -4)

يعمل تنظيم البنك عموما على تحقيق الاستقلال التامّ بين المصالح المكلّفة بالتعهّدات والمصالح المكلفة بالمصادقة وبخاصة المصادقة المحاسبية وبالدفوعات وبمتابعة واجبات العناية المرتبطة برقابة المخاطر وذلك بإعتماد تنظيم هيكلي يفصل بين

هذه المهامّ وذلك في حدود الموارد المتوفرة إضافة إلى الإجراءات التي تكفل الفصل بين المهامّ والإجراءات المعلوماتية الموضوعة للغرض.

وتطبّق هذه القاعدة خاصّة في مجالات الخزينة والمقاصة والصرف والسويفت وذلك بالفصل بين المكاتب الأماميّة والمكاتب الخلفيّة على مستوى النظام المعلوماتي (processor - authorizer) بالإضافة إلى تجسيم الرقابة المنجزة (maker-checker-authorizer-supervisor).

كما تكون المصالح التشغيلية بالمقر والفروع مسؤولة على الحسابات المفتوحة لديها لتسجيل العمليّات حيث تقوم بمتابعة هذه الحسابات وانجاز الرقابة عليها بصفة مستمرة ؛ علاوة على الرقابة الدائمة المنجزة من قبل إدارة مراقبة الامتثال على مستوى منظومة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، كما تمّ تعيين مراسلي كلّ من إدارة مراقبة الامتثال وإدارة المخاطر التشغيلية خلال سنة 2018.

من ناحية أخرى، تمارس المصالح والإدارات المكلّفة بالرقابة الدورية مهامّها باستقلالية تامة عن مختلف المصالح محلّ الرقابة، كما هو مبيّن من خلال الرسم البياني التالي :

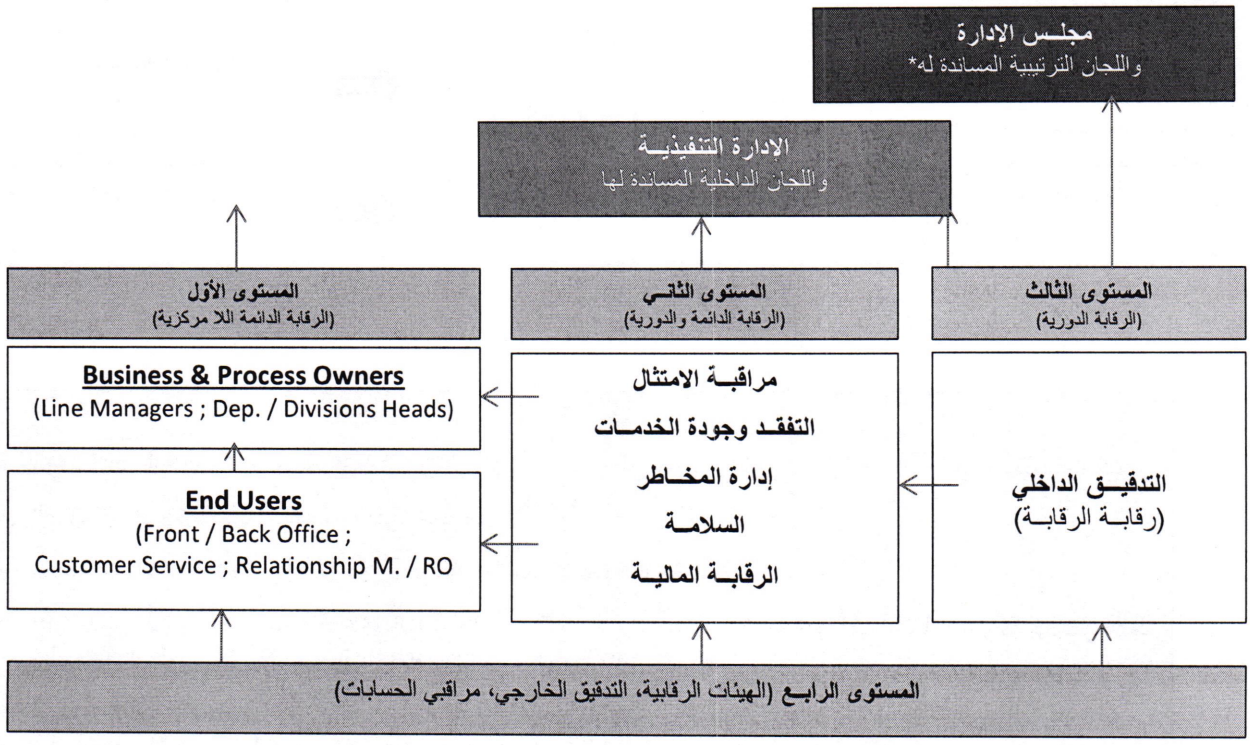

(*) لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال ؛ لجنة المخاطر ؛ لجنة الانتداب والتعيينات

تتولّى لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال رقابة ومتابعة أعمال الرّقابة المنجزة على التوالي من قبل إدارتي التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال بما في ذلك مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، كما تعنى بالتنسيق بين مختلف عناصر منظومة الرقابة الداخلية واقتراح ما يلزم لتطويرها، فضلا عن البرمجة والتنسيق فيما يتعلق بمأموريات التدقيق ومراقبة الامتثال ؛ في حين تعنى لجنة المخاطر المساندة للمجلس بالخصوص رقابة ومتابعة أعمال الرّقابة المنجزة من قبل إدارة المخاطر.

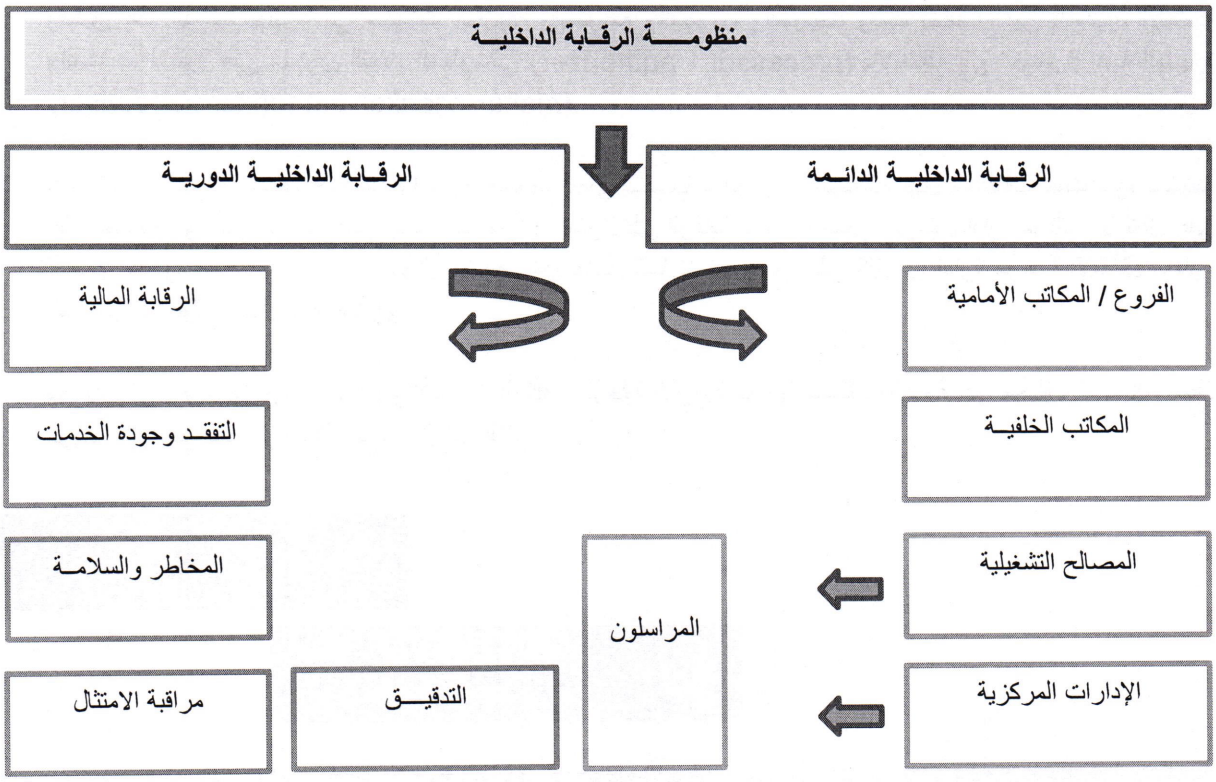

- الرقابة الداخلية المستمرة (مستوى أول من الرقابة) المنجزة على مستوى الفروع والمكاتب الأمامية والخلفية للبنك،
- الرقابة المستمرة للعمليات التابعة لإدارة العمليات،
- معالجة تشكيات الحرفاء والتحقق من الدفوعات التابعة لإدارة العمليات،
- إدارة المخاطر بما فيها مراقبة التعهدات (مخاطر الإئتمان) والمخاطر التشغيلية (والتي تشمل بدورها مخاطر النظم والسلامة المعلوماتية) بالإضافة إلى مخاطر السوق والسيولة،
- الرقابة المالية (مستوى ثاني من الرقابة الدورية) التي تتضمن الرقابة المحاسبية ومراقبة التصرف والمردودية والميزانية علاوة على التقارير، التصاريح المالية والقانونية،
- التفقد وجودة الخدمات (مستوى ثاني من الرقابة) والتي تنجز مهامها تحت سلطة الإدارة التنفيذية للبنك في ظلّ غياب إدارة مركزية للعمليات وذلك وفقا لبرنامج عمل سنوي تصادق عليه الإدارة العامّة ويرفع إلى لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال بطلب منها للإعلام، علاوة على مهامّ التفقد الفجئية المنجزة،
- رقابة الامتثال (مستوى ثاني من الرقابة) التي تنجز على مستوى إدارة مراقبة الامتثال والتي تمارس مهامها الخاصة برقابة الامتثال، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الحوكمة والانضباط تحت سلطة مجلس الإدارة وإشراف لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال التي تصادق على برامج أعمالها والإجراءات والمواثيق الخاصة بها،
- الرقابة الدورية من المستوى الثالث (بمعنى رقابة الرقابة) والتي تنجز على مستوى إدارة التدقيق الداخلي وفقا لبرنامج عمل سنوي يصادق عليه من قبل لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال وتمارس إدارة التدقيق وبشكل مستقلّ تماما عن المصالح محلّ التدقيق مهامها تحت سلطة المجلس وإشراف لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال.

الرقابة الدائمة :

تمارس الرقابة الدّائمة على مستوى الفروع والمكاتب الأمامية والخلفية وكذلك المصالح التشغيلية والإدارات المركزية بوصفها المسؤولة عن معالجة العمليات الخاصة بها والتي تغطّي عموما مختلف أنشطة البنك وهي تشمل مختلف العنايات والرقابة التي يجريها المسؤولون بالتسلسل عن هذه الوحدات، حيث يتولّى هؤلاء خاصّة التثبت من تحقيق الأهداف المرسومة وتطبيق الإجراءات والمناشير والقوانين النافذة بشكل صحيح، مع الأخذ بالنظر لمختلف المخاطر المرتبطة بالنشاط.

آليات الإفصـــاح (reporting):
يعنى المكلفون بالمراقبة الدائمة بعمليات الإبلاغ أو الإفصاح عن مختلف العوارض أو حالات عدم الامتثال إلى الإدارة العامة ومختلف المصالح المعنية أو ذات الصلة وذلك قصد المتابعة واقتراح التدابير الوقائية والتصحيحية اللازمة وهي تشكّل بالتالي قاعدة بيانات العوارض والمخاطر المسجلة.

الرقابة الدورية :

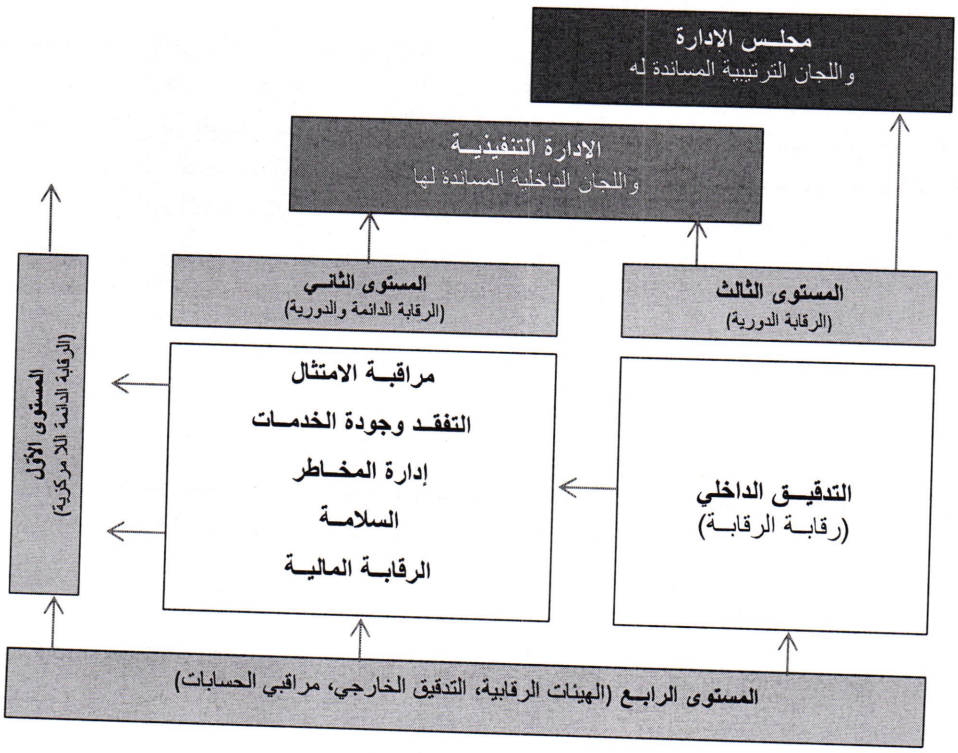

تتكوّن الرقابة الدوريّة من الرقابة الدورية من المستوى الثاني والمستوى الثالث (فضلا عن الرقابة من المستوى الرابع المنجزة من قبل مراقبي الحسابات والمدققين الخارجيين والهيئات الرقابية) وهي تعنى بالتثبت من حسن تطبيق الإجراءات وامتثالها للقوانين.

كما يقوم التدقيق الداخلي دوريا بتقييم منظومة الرقابة الداخلية (باعتبار رقابة الامتثال وإدارة المخاطر) وفقا للفصل 52 من منشور البنك البنك المركزي التونسي عدد 19 لسنة 2006.

التقاريـــر (reporting):

تعنى الهياكل المكلفة بالمراقبة الدورية بإعداد تقارير المهام المنجزة وتقارير دورية حول نشاطها وعرضها للنظر والمصادقة على اللجان المختصة، التي تصادق على برامج أعمالها السنوية والتنسيق بين هذه الهياكل.

- **التدقيـــق الداخلي :**

تشرف لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال على إدارة التدقيق الداخلي التي تشغل مهامّها الرقابية بشكل مستقلّ تماما عن المصالح محلّ التدقيق.

تعمل إدارة التدقيق على تنسيق أعمالها مع المدقّقين الخارجيين وذلك ضمانا لتغطية أنسب لأعمال التدقيق كما تعنى بمتابعة التوصيات الصادرة عنهم، علما وأنه يقع ضبط قائمة مهامّ التدقيق ضمن برنامج سنوي تصادق عليه لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال، يشمل بالأساس تقييم جودة منظومة الرقابة الداخليّة ونجاعة منظومة السلامة المرتبطة بنظم المعلومات والأشخاص والقيم والحفاظ على مسالك التدقيق وموثوقية المعطيات وحفظها، إلى جانب تنظيم وسير عمل المصالح والإدارات.

التقارير (reporting):

تقوم إدارة التدقيق بموافاة كلّ من الإدارة العامة ولجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الإمتثال بتقارير التدقيق الداخلي الخاصة بتقييم منظومة الرقابة الداخلية والحوكمة وتقارير مهامّ التدقيق المنجزة وفقا لمنهجية قائمة على المخاطر كما يعمل على وضع رزنامة لتسوية النقائص التي تمّ التوصّل إليها بالتنسيق مع الهياكل موضوع التدقيق. وتقوم اللجنة بدورها بموافاة مجلس الإدارة بتقارير دورية تأليفية لمداولاتها قصد المصادقة وذلك وفقا للميثاق الخاصّ بها، كما تقوم لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال بضبط وتقييم نشاط التدقيق الداخلي.

- **مراقبة الامتثـــال :**

تغطّي منظومة مراقبة الامتثال مخاطر عدم الامتثال الناتجة عن عدم مراعاة القواعد المتعلقة بالنشاط المصرفي والمالي سواء كانت قانونيّة أو ترتيبيّة أو مهنيّة أو أخلاقيّة أو في شكل قرارات صادرة عن مجلس الإدارة أو الإدارة العامة.

وتتمثّل مخاطر عدم الامتثال في :

- العقوبات القضائيّة أو الإدارية أو التّأديبية
- خسائر ماليّة هامّة
- مخاطر السمعة

ترتكز منظومة مراقبة الامتثال التي تشرف عليها لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال (المساندة لمجلس الإدارة) على لجنة مراقبة الامتثال المساندة للإدارة التنفيذية كما تتألف هذه المنظومة حاليا من :

- إدارة مراقبة الامتثال ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، التي تتولّى قيادة المنظومة

- مراسلو رقابة الامتثال، الذين يتولّون الإخطار عن مختلف المستجدّات والعوارض.

تعدّ وظيفة مراقبة الامتثال وظيفة مستقلة تغطي جميع مجالات أنشطة البنك وهي تراقب وتساهم في ضمان امتثال الاجراءات والأنظمة الداخلية الى التشاريع والنصوص القانونية والترتيبية النافذة، في اطار سياسة النزاهة.

وتغطي وظيفة مراقبة الأمتثال على وجه الخصوص المجالات التالية :

- أخلاقيات المهنة
- متابعة احترام تطبيق قواعد سلوك المهنة المدرجة ضمن مدونة قواعد حسن سير المهنة
- الحوكمة
- الأمن المالي
- مكافحة تبييض الأموال وتمويل الأرهاب
- منع الغش والإحتيال
- منع تضارب المصالح
- حماية المعطيات الشخصية والالتزام بالسرية.

هذا وتهدف وظيفة مراقبة الامتثال إلى :

- تشخيص وتقييم مخاطرعدم الامتثال داخل المؤسسة
- تنظيم وتنسيق وهيكلة اجراءات المراقبة الخاصة بالامتثال
- تقديم المساعدة لهياكل البنك الأخرى.

➢ **منظومة مكافحة تبييض الأموال وتمويـــل الإرهاب :**

تعتمد منظومة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب على الرّكائز التالية:

- مصلحة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وهي هيكل ينتمي إلى إدارة مراقبة الإمتثال
- المسؤول عن مصلحة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ويتولّى مهامّ الوقاية من خلال التدريب والإعلام.

وتفصّل منظومة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بالبنك ضمن مدوّنة سياسات وإجراءات يقع تحيينها دوريا والمصادقة عليها على التوالي من قبل لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال ومجلس الإدارة.

رفع التقاريـــر :

يصدر هيكل مراقبة الإمتثال تقارير دورية إلى إدارة الانضباط والمتابعة للمجموعة.

كما تقوم إدارة مراقبة الامتثال برفع تقارير أنشطتها إلى لجنة التدقيق الداخلي والامتثال التابعة لمجلس الإدارة علاوة على تزويد اللجنة بتعليقاتها وملاحظاتها على تقرير المدقق الخارجي وغيرها من التقارير المقدمة من قبل المدققين الخارجيين والجهات التنظيمية.

➢ **التفقّـد وجودة الخدمـــات :**

تشرف الإدارة العامة حاليا على إدارة التفقّد وجودة الخدمات حيث تصادق على برامج أعمالها السنوية وتقارير مهامّ التفقد المبرمجة والفجئية كما ترفع أهمّ ما توصّلت إليه إدارة التفقّد وجودة الخدمات من نتائج إلى لجنة التدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال بطلب منها للإعلام وبما يسمح لها بالتنسيق مع أشغال التدقيق ومراقبة الامتثال التي تشرف عليهما.

التقارير (reporting):

تقوم إدارة التفقّد وجودة الخدمات بموافاة الإدارة العامة بالتقارير المهامّ المبرمجة والفجئية المنجزة خلال السنة قصد المصادقة عليها وتقييم نشاطها السنوي ويعمل على وضع رزنامة لتسوية النقائص التي تمّ التوصّل إليها.

➢ **إدارة المخاطـــر :**

علاوة على ضوابط التصرف الحذر التي يضبطها البنك المركزي التونسي، تعنى لجنة المخاطر المساندة لمجلس الإدارة بوضع نظم فحص وقياس المخاطر تتلاءم مع طبيعة وحجم النشاط ويشمل كلّ من مخاطر القرض والسّوق ونسبة الفائدة والسيولة والمخاطر التشغيليّة، إلى جانب ضبط المعايير والأسقف الكفيلة بتحديد العوارض الهامة التي يتمّ التفطّن لها بمناسبة إنجاز الرّقابة الدّاخليّة.

التقارير (reporting):

تضبط الإدارة العامّة آليّات قياس المخاطر وتعلم بها مجلس الإدارة (لجنة المخاطر) الذي يضع بدوره المعايير الكفيلة بتحديد العوارض الهامّة التي يجب إعلامه بها. تكلّف إدارة التصرف في المخاطر بكتابة هذه اللجنة وهي تعنى بمدّها بتقارير دورية للغرض.

تسهر الإدارة التنفيذية على انسجام ونجاعة مختلف مكوّنات منظومة الرّقابة الداخليّة كما تحرص على وضع الموارد البشرية والتنظيمية واللوجستية اللازمة وخاصّة آليّات المتابعة وتقييم المخاطر المناسبة على ذمّة الإدارات والمصالح المكلّفة بجميع مستويات الرّقابة كما تبقى متابعة هذه المنظومة من بين مسؤوليات مجلس الإدارة، الذي يشرف على كلّ من وظيفة التدقيق الداخلي ووظيفة مراقبة الامتثال ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ووظيفة إدارة المخـاطر من خلال اللجان الترتيبية المنبثقة عنه.